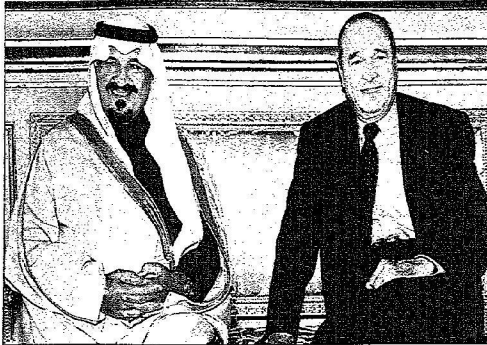


أخطار ما بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان!

زيارة الأمير سلطان لباريس أطلقت العنان لتحرك دولي واسع من أجل لبنان

المؤتمر الدولي بروما غدا.. يتبنى الأفكار السعودية.. الفرنسية ويوحد الجهد الدولي لمواجهة الحرب



الرئيس شريك لدى استقباله سمو ولي العهد في قصر الاليزيه

الفصل بين إيقاف إطلاق النار الفوري وتنفيذ القرار ١٥٥٩ يوفّر الأرضية المناسبة للحل

أبقى الوضع المأساوي في لبنان بظلال كثيفة على زيارة الأمير سلطان بن عبدالعزيز لفرنسا بالرغم من الأهمية القصوى التي كانت تشكّلها الزيارة بالنسبة للتعاون الثنائي بين البلدين، إن على المستوى العسكري أو على المستوى التجاري أو التعليمي والفني. ذلك أن اهتمام المملكة القوي بالشأن اللبناني، وكذلك اهتمام فرنسا التاريخي بلبنان، قد وفرا قاسما مشتركا هاما بين البلدين سمح بتطرح الوضع بكامل تفاصيله واحتمالاته وأبعاده الإقليمية للمملكة لم تشأ هذه المرة أن تمضي في سياسة (الصمت العربي) بالقبول بتكرار الأخطاء وعض الطرف عن الممارسات الخطرة التي قادت في الماضي أمتنا إلى الكثير من المراتزات والسلبيات، وجعلت المنطقة تعيش ظروف توتر مستمر انتعشت فيه سوق المسرمة لمنطق القوة وتجارة السلاح ونشاط الوسطاء ونوالد العملاء وتنامي المصالح الفردية على حساب الأوطان والشعوب. ولحلّك فإن موقفها الواضح والمعلن من خلال البيان الصادر بتاريخ (١٧/٦/٢٠٠٦هـ) ومصارعها لأشقائها العرب من خلال اجتماع وزراء الخارجية في القاهرة يوم (١٩/٦/٢٠٠٦هـ) الموافق (١٥/٧/٢٠٠٦م) بأن ما جرى ويجري يثير القلق والمخاوف بما يشكّله من سابقة لا يجب القبول بها أو السكوت عنها، قد فتح الأعين على أمر لا يقل خطورة عن تداعياته ونتائجته المولمة

كتب: رئيس التحرير

بخطف الجندي الإسرائيلي بالرغم من ذلك فإن «حزب الله» مضى أبعد منها وأخذ هو الآخر بخيار المواجهة مع العدو الإسرائيلي، بل وذهب الحزب إلى حد القيام بخطف جنديين إسرائيليين ليحول بذلك لبنان - من جديد- إلى ساحة حرب.

ولا نتعد أن «حزب الله» لم يكن يدرك أخطار العيبة وتتأججها، لا سيما أن ما يحدث في غزة كان مأساوياً ولا يحتمل توقع ما هو دونه من إسرائيل في أي مكان آخر.

فإذا كان «حزب الله»، رغم المشهد الفلسطيني المأساوي، قد فكر بأن إسرائيل متشغلة بالوضع على الجانب الفلسطيني، وأنه لن تتصرف بنفس الطريقة في حالة خطف جنود إسرائيليين آخرين من قبله، فإنه يجسد بذلك قصر نظر حقيقياً بما يمثله من تبسيط للأمور وتكليل من حجم الأخطاء التي يمكن أن تلحق بلبنان ككله وتشعب وحزب وكوجود وكقوة ومقاومة وكدور.

أما أن يكون «حزب الله» على إرباك تام بما قد يترتب على سلوكه هذا فإن أحداً لا يستطيع فهم الأسباب الحقيقية لإقدامه على معاصرة من هذا النوع إلا أن يكون هناك من أعلى وأعلى من سلامة لبنان وأسن اللبنانيين وأرواح الشهداء الأبرياء الذين ذهبوا ضحية

فالمقاومة اللبنانية بقيادة «حزب الله» وإن سجلت بعض الانتصارات وساهمت في تحرير الجنوب اللبناني في وقت من الأوقات، والمقاومة الفلسطينية المتضلة في منظمة «حماس» التي استطاعت أن تستثمر شعبيتها لدى الشارع الفلسطيني وتشكل الحكومة الفلسطينية والبرلمان الراهنين، لا بد أن يكونا جزءاً من السلطة الشرعية في كلا البلدين، ولا يتفردان باتخاذ قرارات أو يقدمان على ممارسات تتعارض مع الهيئة الدستورية التي يحتمل إليها البلدان (أو لا)، لا سيما أن منطق التعاون الإقليمي والدولي لا يعترف لا بحماس ولا بحزب الله كطرفين مفاوضين يمكن التعامل أو تبادل الالتزامات معهما. في ظل وجود سلطة فلسطينية شرعية بقيادة أبو مازن في فلسطين وحكومة لبنانية شرعية في لبنان برئاسة السنيورة (ثانياً).

وتحديداً فإنه ليس من حق «حماس» أو «حزب الله» أن يخرقا أنظمة الدولتين أو يتجاوزا مؤسسات البلدين، فضلا عن أن يقلل منهما القفز على المعاهدات والالتزامات الدولية التي ارتبطت بها الدولة اللبنانية والسلطة الفلسطينية، ومضيا فيها ووقعا عليها فما بالنا بالعمل على إلغائها أو التصرف بمنأى عنها من قبل «حماس» و«حزب الله».

لا نقول هذا نحن في المملكة لأشقائنا في لبنان وفي فلسطين فحسب ولكن الذي يقوله ويمكك كل الحق وكل القدرة على رفضه ومواجهته هو المجتمع الدولي وهو الذي أقر واعتمد ورسخ قيقاً ومفاهيم وقواعد للتعامل بين دول العالم، لا يمكن الخروج عليها .

وبالرغم من الوضع المأساوي الذي شهدته وما زالت تشهد غزة بل وسائر المناطق الفلسطينية جراء العملية التدميرية الإسرائيلية والعزل السياسي ورفض التعامل مع الحكومة الفلسطينية المتبقية عن منظمة «حماس» حتى ان الموظفين لم يتسلموا رواتبهم منذ أكثر من خمسة أشهر بالرغم من هذا الوضع المأساوي تبنت الحكومة الفلسطينية منهجية «حماس» الأخذة بخيار المواجهة بدلاً من الأخذ بخيار العمل السياسي الجال إلى التهدئة الذي تتبجحه السلطة الفلسطينية تلك السياسة التي صعدت

هؤلاء إذن يؤمنون أن «حزب الله» أداة في يد إيران وسوريا، سواء أكان ذلك بمعرفته أو كان باستغلال وسياساته وتوجهاته.

وبصرف النظر عن مدى وجاهة هذا التحديد وذلك الربط من عدمه، فإن أحداً لا يمكن أن يفهم كيف ومتى امتلك «حزب الله» كل هذه القوة الثارية والتنظيمية والمالية حتى أن حسن نصر الله تعهد للبنانيين بعد استحقاق عملية القصف الإسرائيلي الهجسي للصدن اللبنانية بإعادة إعمار لبنان بالاستعانة بمن أساهم بالأصدقاء.

فمن هم هؤلاء الأصدقاء؟! وهل هم الذين أسدوا الحزب بالسلاح والقوة والإمكانات الهائلة، وبالتسلي فإنيهم لن يترددوا في دفع أي مبالغ أو أي إمكانيات لإعادة إعمار لبنان؟! فإذا كان الأمر كذلك فمن هم هؤلاء الأصدقاء؟!؟

ولماذا يدعون «حزب الله» بهذا القدر المفتوح من الإمكانيات؟!؟

وما هي مصلحتهم من وراء هذا الدعم؟! وهل كان يمكنهم القيام بنفس الأضرار التي يقوم بها «حزب الله» مباشرة أم أنهم لا يستطيعون ذلك أو لا يرغبون فيه، ما دام أن هناك من يستطيع أن يؤديه بنفس الكفاءة المطلوبة سواهم.

تم.. وإذا نحن افترضنا.. كما يقول هؤلاء

ذلك العمل اللامسؤول، وما زالوا يقدمون يومياً عشرات الضحايا.

لقد تردد خلال الأيام الماضية أن «حزب الله» يقوم بهذه الحرب بالوكالة عن إيران أو عن سوريا. وسواء أكان هذا الكلام صحيحاً أو لم يكن كذلك، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: وما هي مصلحة لبنان وشعب لبنان من وراء هذا العمل الأخرق؟

هذا السؤال المهم هو الذي أثار مسألة المحاسبة لمن تسببوا في هذه المسألة، حتى مع استمرار اشتعال الموقف وقبل العمل على إيقاف إطلاق النار.

فالذين يقولون بأن «حزب الله» أقدم على هذا العمل وكالة عن إيران يرون أن طهران تريد التلويح بجبهة «حزب الله» المهددة لأمن شمال إسرائيل كورقة ضغط ومساومة في صراعها مع أوروبا وأمريكا حول برنامجها النووي.

والذين يرون أن «حزب الله» أشعل هذه الحرب نيابة عن دمشق يقولون أن سوريا لا ترغب في إشعال الجبهة السورية مع إسرائيل مباشرة، ولكنها تستطيع أن تبقى على جذوة الحرب على الجبهة اللبنانية الإسرائيلية مستعرة.. ومستغلة تمكن فكرة المقاومة من عقلية «حزب الله» ومن منهجيته القائمة على استمرار حالة الصراع وإظهار القوة أمام إسرائيل تعظيماً لكاسبه العديدة داخل لبنان.

وهناك من يرى أن التحالف الإيراني - السوري العضوي قد وجد في «حزب الله» حليفاً مناسباً للقيام بدور (مشاغف)، تحقيقاً لكاسب سياسية وأمنية واقتصادية معينة. وإن كان هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك حين يتهم دمشق بأنها تستخدم «حزب الله» ليس فقط للضغط على إسرائيل، وإنما للعمل على تدمير لبنان، بعد أن فقدت مكاسبها فيه بإخراجها منه، وذلك قبل أن تفضي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في قرارها رقم (1٥٥٩) ويعملون على تفعيله، وبالتالي يتم تسوية وضع «حزب الله» بتحويله من دور العسكري إلى دور سياسي، شأنه في ذلك شأن أي طائفة أو حزب ضمن تركيبة النظام السياسي اللبناني العام وعندها فإنه لن يصبغ «الحزب الله» أي دور يستطيع من خلاله أن يخدم أهدافاً سورية أو إيرانية داخل لبنان أو ضد إسرائيل.

المصدر : عكاظ

التاريخ : 25-07-2006 العدد : 14577

الصفحات : 26 المسلسل : 180

هذا المنطق العقلاني لا يختلف عليه اثنان ولا يرفضه إلا من يريد للبنان الدمار وتسجيل سابقة خطيرة يمكن أن تفتح الباب لظهور قوى مماثلة داخل كل بلد تكون سببا في إشعال الفتنة الداخلية وخلق حالة عدم توازن في البلدان من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى زعزعة الأمن والسلام الاجتماعي قبل أي شكل من أشكال السلام مع الأعداء والمتريصين.

وعندما نسمح بهذا -يقول المراقبون- فإننا نهدم بيوتنا بأنفسنا(!!)

هذه التساؤلات وغيرها مما يثيره الكثيرون هذه الأيام باتت تشكل حاجسا مقضا مضاجعتنا ومقزعا لأمتنا وعثيرا لقلقنا جميعا لأن استمراره يعني قضاء شعوب دول المنطقة وتدميرها وتسريع مشاريع القوى العظمى في إعادة رسم خارطة المنطقة من جديد ووفقا لما يشاؤون.

إن هذه الحقيقة تبدو أكثر إزعاجا للمخلصين من أبناء هذه الأمة لأنها تعطي مؤشرات أكثر خطورة وأبعد مأساوية.

ذلك أنها تظهر حتى أكبر عدوين للغرب

المجتهدون- أنه لا إيران ولا سوريا تتفان خلف «حزب الله» فمن هي هذه القوة القادرة على إمدادهم بكل هذا السلاح وتلك القدرات القتالية أو الإمكانيات المادية الهائلة؟!

وبعيدا عن كل ذلك -هكذا يتساءلون أيضا -كيف استطاع «حزب الله» أن يبني كل هذه القدرات بعيدا عن عين السلطة اللبنانية؟

وهل تقبل أي دولة بما فيها (إيران وسوريا) أن تقوم بدورها قوة مماثلة لقوة حزب الله العسكرية والسياسية الكبيرتين، دون معرفتها، وبعبدا عن أعين السلطات المعنية فيها، وأن يكون لها من القوة والتأثير ما يفوق قوة وتأثير الحكومة الشرعية في طهران ودمشق؟!

قطعا.. فإن هذا الوضع وتحت أي مسمى أو مبرر بما فيها مبرر المقاومة ومواجهة الأعداء، لن يكون مقبول لدى العاصمتين ولا لدى أي بلد آخر في هذا العالم، لأن وجود دولة داخل الدولة مسألة لا تتعارض مع حقوق السلطة السياسية المركزية الوحيدة فحسب، وإنما تتعارض أيضا مع الاعتبارات الأمنية لكل دولة وهي اعتبارات لا تتجزأ في كل الأحوال..

ولو اكتشف أي بلد في العالم أن هناك (جيبا) ولو صغيرا أو جيسما آخر ينمو داخل جسمه لعمل على استئصاله فورا فضلا عن أن يكون هذا الجسم واضح المعالم والقسمات، وإليه قدرات وإمكانات تفوق إمكانات الدولة وقدراتها الطبيعية بل وتقوم بأدوار تعجز عنها الدولة ولا تستطيع توفيرها من مواردها الطبيعية العادية.

إن المقاومة اللبنانية -كما يقول هؤلاء المراقبون- وإن اعترف بها اللبنانيون وإن تضمن النص عليها بيقين بيان حكومة (سنيورة) وغيرها من قبل إلا أنها لا بد وأن تكون قوة حقيقية في يد الدولة وليست خارج سلطتها وجزءا من النظام السياسي العام وليس فوق هذا النظام ومصدر أمان للبلد وليست سببا في تدميرها.

المصدر :

عكاظ

التاريخ :

25-07-2006

العدد : 14577

الصفحات :

26

المسلسل : 180

قفة مزيدة تعودت أن تعيش من وراء تزييم
المواقف واستثمار حالة القلق والارتباك في
المنطقة ودفع الأمور باتجاه الحروب.

وقفة أخرى خائفة ومرتجة وغير مستعدة
للتعرض للتصفية الجسدية أو التصحية
بمكاسيها السياسية والاجتماعية أو المادية
وتجد أن لها مصلحة في التعريض بسياسة
المواجهة للحقائق وكشف الأتعة عن الوجوه
التي تعمل ضد هذه الأمة، وإن بدت وكأنها
مصدر إبتعاد لها وبقاع عن شرقها وكرامتها
وتربة أوطانها.

في ظل هذه الأجواء المحمومة والتي شهدت
تحركات سياسية تزامنت معها مثل قمة الدول
الثمانى في روسيا والمؤتمر الدولي في روما غدا
الأربعاء وزيارة وزراء خارجية روسيا وألمانيا
وفرنسا وأمريكا للمنطقة ويعد يوم واحد من
زيارة رئيس وزراء فرنسا للمنطقة واجتماعه
بالمسؤولين في الحكومة اللبنانية لاستطلاع
أفاق المستقبل.

بعد ذلك، وفي غضون هذه الأجواء، جاءت
زيارة الأمير سلطان اليمامة لفرنسا.
وترجع أهمية فرنسا بالنسبة لنا، ليس فقط
لأنها بلد صديق ومعني بالشأن اللبناني وإنما
لأنها أيضا الرئيس الحالي لمجلس الأمن، الذي
شهد خلال الأيام الماضية اجتماعات مكثفة
لبحث الوضع المتفجر في لبنان.

وأمركا في المنطقة (إيران وسوريا) وكأنها
صنيتان في يدوم، تماما كما هي الصنيتة
الأولى الكبرى إسرائيل حين تستغل سياساتها
المتشددة للاحتكاك بإسرائيل وبالتالي إعطاء
ميراث كافية للإسرائيليين لتنفيذ ذلك المخطط
الزهيبي، ليس فقط في فلسطين ولبنان والعراق
وإنما في سائر أرجاء المنطقة عبر جر الجميع
إلى حروب مشابهة، من شأنها أن تعطى الأعداء
الحقيقيين لهذه الأمة مبررا نحو استقطاب
المجتمع الدولي للقبول بالخارطة الجديدة،
بحجة تحقيق الأمن والاستقرار وتأمين مصادر
الثروة وحماية الاقتصاد العالمي. وعندها فإن
كل بلداننا وكل شعوبنا سيتحولون إلى قود
لنار جهنم الجديدة) وإن كانت من صنع
أيدينا هذه المرة.

من هذا المنظور حذرت المملكة، سواء، من
خلال بيانها الصادر في جدة أو أثناء زيارة
سمو ولي العهد لفرنسا من مخبة ما يجري في
لبنان أو في فلسطين ودعت إلى تحكيم العقل
والبعد عن السياسات المغامرة والمقاصرة
بمصائر دول وشعوب المنطقة. ولأن المملكة لم
تعتقد التعبير علنا عن مثل هذه المواقف المتسمة
بالقوة وبالمواجهة للأخطاء، فإن الكثيرين
بدوا وكأنهم يكثفون الحقيقة لأول مرة قبلها
البعض وتفهيمها وتجاوب معها وبمضى فيها
واستشاط غضبا وانفعل منها البعض الآخر
وليس من تفسير لهذا الغضب والافتعال إلا
أن من عبروا عنه قد سحب البساط من تحت
أقدامهم بصورة مفاجئة، وبالتالي فإنهم بدوا
مكشوفين أمام شعوب المنطقة وغيرها.

لكن حتى هؤلاء الغاضبين ينقسمون إلى
فئتين:

ليس هذا فقط، بل إن هذا التحرك السعودي النشط قد ساهم خلال لقاء الأميرين بالبريس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته كوندوليزا رايز في إقناع الإدارة الأمريكية بأن استمرار الضربات الإسرائيلية للبيئة التحتية للبنان، لا طائل من ورائه، وأن ربط تنفيذ القرار 1509 بإيقاف الحرب الآن، سوف لن يحقق أي أهداف إستراتيجية، وإنما سوف يفاقم المشكلة ويزيد من حجم المأساة، وبالتالي فإنه لا بد من الفصل التام بين إيقاف الأعمال العسكرية وبين المسائل السياسية الأخرى الآن بما في ذلك الخطوات المطلوبة في مسالة تبادل أو عودة الأسرى بين الجانبين وهو الفهم الذي حملته وزيرة الخارجية الأمريكية للمنطقة ويبحثه مع كل من المسؤولين اللبنانيين والإسرائيليين وغيرهم، وحملت معه شبه ضمانات للطرفين بالعمل على دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأمان المتبادل بين الطرفين، ولا سيما في ضوء نتائج اجتماعات مجلس الأمن المفتوحة ومؤتمر روما الدولي.

وكان الأمير سلطان خلال لقائه مع الرئيس شيراك وأركان الحكومة الفرنسية قد بحث أوجه الدعم التي ستساهم به كل من المملكة وفرنسا لحكومة لبنان بجانيه المادي والسياسي، واتفقوا على تنويع مجالاته، وبما يحقق السلام في لبنان وإعادة إعماره وتمكينه من بسط سيادته على كامل أراضيه بدءاً بالجنوب وابتداءً بمختلف أطرافه الأخرى.

على أن الجانبين أوليا اهتماماً آخر مماثلاً بالوضع المتفجر في الأراضي الفلسطينية، وتدارسا إمكانية شمول أي مبادرة أو حل مقترح للعملية السلمية بين القسطينيين والإسرائيليين، انطلاقاً من المسادرة العربية

كما أنها تأتي في بداية تحرك سعودي واسع، جاء مساعدة الحكومة اللبنانية على تجنب لبنان كوارث مدمرة وإعادة إعمار، بعد أن ناله من الهجمات الإسرائيلية الغاشمة الشيء الكثير وجعل مستقبله في مهيب الريح.

من أجل ذلك باشرت المملكة بالتحرك الفعال، وهي ترى أن الحل يكمن في تبني الخطوات التالية:

- 1- إيقاف إطلاق النار فوراً.
 - 2- بحث المسائل السياسية عبر القنوات الرسمية بالنسبة للقضايا الخلافية بين الطرفين.
 - 3- نشر قوات دولية على الحدود المشتركة بين البلدين.
 - 4- تأمين الدعم الكافي للحكومة اللبنانية لإعادة إعمار لبنان.
 - 5- إيقاف عمليات الاجتياح لمناطق السلطة الفلسطينية والانسحاب منها والتوقف عن تدمير البنية التحتية لها.
- هذه الأفكار لم تكتف بباريس بالاتفاق معها، وإنما عملت على تبنيها وتأييدها ودعمها بكل قوة سواء من خلال مندوبيها في الأمم المتحدة لتشكل نواة للقرار المتوقع صدوره عن المجلس بخصوص القضية أو من خلال زيارة وزير خارجيتها للمنطقة السبت الماضي، والذي التقى بالمسؤولين اللبنانيين والإسرائيليين والفلسطينيين للتعرف على مواقف هذه الأطراف من الأفكار السعودية الفرنسية، وكذلك من خلال الاتصالات الفرنسية المكثفة مع دول الناتو.

في الوقت الذي كلف خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية والأمير بندر بن سلطان الأمين العام لمجلس الأمن الوطني بالسفر إلى كل من واشنطن وموسكو وبكين ولندن في أوسع تحرك إقليمي ودولي من أجل لبنان وإيقاف تزييف الدم فيه.

وإذا كانت فرنسا قد استغادت من هذا البرنامج عبر سلسلة من العقود الضخمة بتأمين احتياجات المطقة من طائرات الهليكوبتر الفرنسية المتبصرة وبعض أنواع الدبابات والتجهيزات البحرية وتوسع نطاق التدريب والتعاون الفني وبخول الشركات الفرنسية إلى المملكة للاستثمار بصورة أكبر من ذي قبل وبما يساعدها على تحسين ميزان مدفوعاتها التجاري عبر زيادة حجم تجارتها مع المملكة، فإن المملكة تكون قد استغادت أيضاً من البلد الصديق بنفس القدر وعلى نفس المستويات بما في ذلك زيادة حصة فرنسا من النفط السعودي، وبالمقابل فوز المملكة بالمزيد من الخبرات الفرنسية المتنوعة ومن توفيق رؤوس الأموال الفرنسية عبر شراكة حقيقية واسعة مع القطاع السعودي الخاص فضلاً عن زيادة حجم الأبحاث إلى جامعاتها ومعاهدها الفنية والتقنية لاستقبال بضعة آلاف من أبناء المملكة، الذين سيتدفقون على المدن الفرنسية خلال الشهرين القادمين بكتافة.

ويكفل المقاييس فإن فرنسا تعتبر صديقاً موفوقاً به، كما قال سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز، ولذلك فإنها تمثل بالنسبة لنا قوة وركيزة هامة، ليس فقط من أجل إرساء سلام واستقرار حقيقيين في المنطقة، وإنما أيضاً من أجل بناء قرانتنا الذاتية وتمكيننا من القيام بخطوات واسعة في مجال التنمية والتطوير والإصلاح الشامل.

(مبادرة الملك عبدالله الأساسية) وخطة الطريق، رغم اختلاف ظروف المشكلتين وأوجه حلها. وقد وجد البلدان أن هناك مصلحة حقيقية للمنطقة والعالم في أن تكون هناك صيغة شاملة تكون بمثابة أرضية مشتركة لحل شامل وقاسم مشترك أعظم وهو إيقاف العمليات العسكرية بين إسرائيل ولبنان والأراضي الفلسطينية، ودعم للجهود الدولية الرامية إلى إعادة قطار السلام إلى الطريق المرسوم له واستئناف الاتصالات والمباحثات بين الأطراف المعنية، على أن تقوم الأطراف العربية المعنية وفي مقدمتها المملكة ومصر والأردن بجهد حثيث مع الأطراف الليبانية والفلسطينية المعنية لضمان توحيد مواقفهما وسياساتهما وتأمين القدر اللازم لتمكين السلطتين الشرعيتين الليبانية والفلسطينية من المضي في التزاماتهما الدولية واستئناف الاتصال والتباحث من أجل إقرار سلام دائم وشامل في المنطقة وبالمقابل تتولى كل من فرنسا وأمريكا جهود الاتصال والتنسيق مع الجانب الإسرائيلي لتهيئة الأرضية المناسبة لاستئناف عملية السلام الشامل.

كل هذه التحركات النشطة التي بدأت باليبان السعودي الصادر في جدة مؤخراً حول الوضع في لبنان وتواصلت بزيارة سمو ولي العهد لباريس، ومن ثم تنقل الأميرين سعود الفيصل وبندي بن سلطان بين كل من واشنطن ولندن وموسكو وبكين، إنما هدفت إلى تأمين سلامة لبنان وإبعاده عن خطر المتاجرة بسيادته واستقلاله وأرواح أبنائه وتحويله إلى ساحة تصفية لحسابات لا شأن لليبان فيها ولا تعرف نتائجها المخيفة.

ويمكن القول أنه بقدر ما شكلت زيارة سمو ولي العهد لفرنسا دفعة قوية ومؤثرة لحماية لبنان وتهدئة الوضع في الأراضي الفلسطينية بعد الاعتداءات الإسرائيلية المدمرة عليهما، بقدر ما شكلت منعطفاً هاماً للعلاقات الثنائية التي أخذت تتنامى بسرعة كبيرة في الآونة الأخيرة، في ضوء برنامج الشراكة الموسع الذي أطلقه خادم الحرمين الشريفين وكانت فرنسا أحد ركائزه الهامة والأساسية.